

Collectif
des
familles
de
disparu(e)s
en
Algérie

المفقودون DISPARUS
ون DISPARU المفقودون
المفقودون DISPARU المنة
ت DISPARUES المفقودون
ال DISPARUS المفقودون
ت DISPARUS المفقودون
المفقودون DISPARUS ال

الحقيقة و العدالة

للمفقودين

في الجزائر

رسالة إخبارية
رقم 9 أكتوبر/ ديسمبر 2003

بطاقة الانخراط

الاسم و اللقب:

لعنوان:

الرمز البريدي: المدينة:

الهاتف:

العنوان الالكتروني:

نخرط في تحالف عائلات المفقودين في الجزائر و ابعث لكم اشتراكي لسنة 2003 €30

أتمنى المشاركة في نشاطاتكم بتقديم هبة.
الرجاء إرسال صكوككم إلى تجمع عائلات المفقودين في الجزائر
و إعادة إرسال النشرة إلى: تجمع عائلات المفقودين في الجزائر
Collectif des familles de disparus (e) en Algérie
148rue Faubourg Saint Denis 75010- Paris

تسع سنوات من الاختباء

قرر الدكتور صلاح الدين سيدهم، المدافع عن حقوق الإنسان و الذي كان متخفيا منذ ديسمبر 1994، أن يعود إلى الظهور في 29 سبتمبر 2003.

صلاح الدين سيدهم، مرافقا بالسيد كمال داود، جراح متقاعد و نصيرة ديتور، الناطقة الرسمية باسم تحالف عائلات المفقودين، ومحامين، وتقدم إلى محكمة الجزائر العاصمة لإلغاء الحكم الذي صدر ضده في 10 مارس 1997 والذي أدين فيه بـ 20 سنة سجنا وغرامة قدرها 500 000 ألف دينار.

وبعد أن تم إستماعهم من قبل مساعد وكيل الجمهورية، هذا الرجل ذو خمسين عاما تم نقله إلى سجن سرکاجي (الجزائر العاصمة) أين احتجز في ظروف صحية يرثى لها. خلال فترة احتجازه التي استمرت 18 يوما، دخل في إضراب عن الطعام، لوضع حد لـ 15 يوما من الاحتجاز، طلب محاميه الإفراج عنه مؤقتا 14 أكتوبر 2003، ولقد رفض هذا الطلب، وأخيرا، برئ صلاح الدين سيدهم و أطلق سراحه بعد يومين، وذلك في 16 أكتوبر 2003.

في ذلك اليوم، عائلات المفقودين بالجزائر تجمعوا طيلة اليوم أمام محكمة عبان رمضان في الجزائر العاصمة في مظاهرة لدعمه. ولم يتفرقوا حتى نهاية اليوم والإعلان عن الحكم مؤكدا ببراءة هذا المناضل.

في الماضي، تعرض الدكتور سيدهم للترهيب. ففي عام 1980، على موقفه

المؤيد لإطلاق سراح المقبوض عليهم أثناء مظاهرات الربيع البربري.

و في 1988 وبعد تشهيره بممارسة التعذيب في مراكز الشرطة، تعرض للتهديد من قبل الشرطة السياسية ولكن لم يتم إيقافه من قبل السلطات إلا بعد انقلاب 11 جانفي 1992.

بحماس، حذر المدافع عن حقوق الإنسان صلاح الدين سيدهم المجتمع الدولي على ممارسة التعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء و ظاهرة الاختفاء القسرية خصوصا من خلال جمع ونشر شهادات الضحايا.

في ديسمبر 1994، وعندما قدم ثلاثة أشخاص مسلحين إلى منزله من أجل قتله، قرر صلاح الدين سيدهم الإختفاء. و خلال فترة تسع سنوات هذه، تعرضت أسرته لمضايقات وأن مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان سلط الضوء على المكالمات الهاتفية.

زار صلاح الدين سيدهم في 20 نوفمبر مقرر أس أو أس مفقودين ل يشكر العائلات لدعمها له

3 نوفمبر 2003 الجمعية العامة لتحالف عائلات المفقودين

تم تبني التقرير الأدبي والمالي بالإجماع.

بعد عرض موجز الأنشطة، جرى التركيز على الدعم القانوني للعائلات في الجزائر. وفي عام 2002، نجحت الجمعية في الأخير في تجنيد ثلاثة محامين مرافقة عائلات المفقودين في إجراءاتهم لدى المؤسسات.

كمقياس سياسي في سياق الانتخابات الرئاسية لـ 2004.

بعد ذلك، كانت المسألة الأساسية حول اللجنة الخاصة التي أنشأها رئيس الجمهورية الجزائرية بموجب المرسوم الصادر في 14 سبتمبر 2003 من أجل إيجاد حل لمشكلة الاختفاء القسري أو غير الإرادي.

و بعد التشاور، أصبح واضحاً بأن هذه اللجنة غير مؤهلة، لأنه ليس لها سلطة التحقيق. وضح رئيس عبد العزيز بوتفليقة، بصوت عال بأن هذه اللجنة " لا يمكن أن تكون بمثابة لجنة للتحقيق، التي تحل محل السلطات الإدارية القضائية المختصة" (...) و سيكون إلا مركز إدارة و حلقة وصل بين الحكومة والعائلات المعنية بذلك".

وبعد هذه الادعاءات، يتعلق الأمر بتحديد السبل لإجبار الحكومة على وضع حقيقي للجنة التحقيق وطنية التي سوف تكون مؤلفة من محامين ومتقنين و شخصيات جزائرية و ممثلي جمعيات عائلات المفقودين والترقب في عقد ملتقى في فرنسا والجزائر.

اقترحت نيكول بيقتون، المكلفة ببرنامج شمال أفريقيا/الشرق الأوسط ان يفوض جزءا من الدعم القانوني لخمسين مجموعة من منظمة عمل المسيحيين من أجل القضاء على التعذيب لـ ACAT الذي يرغب في تقديم مساهمة لعمل التحالف.

نيكول بيقتون و ميريام بلين من اللجنة التنفيذية لـ ACAT عرضا بإيجاز الحملة الجديدة حول الاختفاء القسري التي

عرض أعضاء الجمعية العامة مرة أخرى المبادئ الأساسية المبينة في المذكرة التي أعدتها اللجان الإقليمية الثمانية التي اجتمعت مرات عدة و تقديمه إلى فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الإستشارية الوطنية لترقية و حماية حقوق الإنسان في 5 سبتمبر 2002 و الذي وعد بأنه سينقلها إلى رئيس الجمهورية.

يبدو أنه في أعقاب مطالب عائلات المفقودين، اقترح فاروق قسنطيني إنشاء لجنة تحقيق إلا أنها رفضت.

ارتكز النقاش فيما بعد حول جدول الأعمال لسنة 2004. وكان السؤال عن عبء عمل التحالف والصعوبات التي واجهته في الحصول على الإعانة.

قدمت نصيرة ديتور فيما بعد مجمل الأعمال التي قامت بها متربصتين و متطوعة من رابطة حقوق الإنسان خلال الصيف. قام هؤلاء الأشخاص بالتحقق في الملفات و تحديث قوائم المفقودين، انجاز موقع على شبكة الانترنت والإحصائيات، مع مراعاة معايير معينة (سن المفقود، المدينة، مكان و تاريخ الإعتقال)، ووثيقة العرض الشامل في طور الإنجاز.

أثار إدريس اليازمي، وهو عضو في التحالف، موضوع اسقاط الأنشطة عن المفقودين و إعتقد أنه اتخاذ جميع المبادرات لإنجاح المشروع خارج البلاد.

وبناء على ذلك، فقد أصبح من الضروري تكوين متربصة محالفة داخل المجتمع الجزائري من أجل خلق مشكل الاختفاءات

خطت للإشياء في عام 2004، ومن أجل تنظيم مؤتمرات-مناقشات ومشاريع مختلفة المظاهرات التي تعد في طور الدراسة.

مشروع ملتقى

بعد الجمعية العامة المنعقدة 3 في نوفمبر، اجتمع مجلس الإدارة في 24 نوفمبر لترسيخ فكرة الملتقى المقترح التي نوقشت خلال الجمعية العامة.

بشكل عام، مشروع هذا الملتقى من شأنه أن يكون أساسا للمناقشة والتفكير حول إنشاء لجنة وطنية حقيقية من أجل الحقيقة والعدالة. أعاد الأعضاء إلى الذاكرة فكرة «ضد اللجنة الخاصة» تتكون من محامين وخبراء في حقوق الإنسان.

وتحقيقا لهذه الغاية، تقرر صياغة وثيقة مجمل الأعمال تصف بإيجاز تطور ومعالجة ملفات الاختفاء القسري أو اللإرادي من قبل السلطات الجزائرية. ويجب أن ترسل هذه الوثيقة مع مجمل المشروع إلى المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICJT) مقرها في نيويورك أين التقى عضو من أعضاء التحالف مع مدير برنامج شمال أفريقيا/الشرق الأوسط، هاني ميغالي، الذي أبدى عن إهتمامه لدعم المشروع.

اتفق الأعضاء على فكرة انعقاد ملتقى "مغلق" يضمن أربعين شخصا. وهذا لضمان سرية المناقشات و الحراسة على مساهمة الشخصيات الجزائرية و بوجه

الخصوص مسؤولي الأحزاب لرد إيجابيا على النداء.

يبدو من المهم طلب مشاركة الآخرين، مثل على يحيى عبد النور، رئيس الرابطة الوطنية لحماية حقوق الإنسان، أرزقي آيت وازو، ممثل مكتب أفلان، ورئيس اللجنة الإستشارية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان، فاروق قسنطيني، وحضور الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، و من ACAT، ومنظمة العفو الدولية وحرية فرنسا كذلك، لاسيما المسؤول المكتب الجزائري لدى المفوضية الأوروبية وممثل من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية.

منظمة العفو الدولية "إسقاط الأفتنة، معا من أجل الحقيقة والعدالة"

تميزت سنة 2003 باحتفال بسنة الجزائر في فرنسا. قررت جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية مع تحالف عائلات المفقودين بتنظيم ضد الحدث تتخللها مظاهرات ومناقشات حول موضوع "سنة الجزائر و حقوق الإنسان".

فرق منظمة العفو من فرنسا بكاملها قد إستجابت لهذه الدعوة وأعد العديد من التظاهرات في عدة مدن (مارسيليا، فالنسيا، ليون و رين...). كما أرسلت عريضة أيضا من قبل قسم العفو الدولي الفرنسي إلى الفرق للاشتراط لجان حقيقة للتحقيق في التعامل مع ظاهرة الاختفاء القسري. مجموعة من 282 دي مون دو ليوني، على سبيل المثال، نظمت أسبوع للقاءات في الفترة من 16 إلى 22 نوفمبر 2004.

الإنسان. هذا الحدث "سنة الجزائر لحقوق الإنسان؟" "تحصلت على تغطية إعلامية واسعة النطاق وعلى التوقيع 45000 شخص الذين ردوا على العريضة.

تجمع أمام سفارة الجزائر

لإنهاء "سنة الجزائر في فرنسا"، قررت منظمة العفو الدولية / الدورة الفرنسية، والتحالف إستجواب السفير الجزائري عن طريق رسالة يطلب فيها مقابلة.

هذا الطلب بقي بدون إجابة ألزم التحالف ومنظمة العفو الدولية على تنظيم مظاهرة يوم 15 ديسمبر 2003 أمام السفارة ووجدد الوفد رغبته في إستقباله. بحجة أن برنامجه لا يسمح لهذا، تم تسليم العريضة الحاملة لتواقيع أمام مدخل الباب إلى موظف الذي وعد بتسليمها. بشعار اللاعقاب وصمت السلطات الجزائرية على ظاهرة الاختفاء، كان المتظاهرين يرتدون أقمعة والألبسة بيضاء.

(صور من التجمع على الموقع :

www.disparus-dz.org

"ضوضاء في الطرق العامة"

في 4 أكتوبر 2003 تم إصدار حكم من قبل محكمة بن زرجب بوهران على أمهات المفقودين بدفع غرامة مالية قدرها 1000 دينار من أجل ضوضاء في الطرق العامة.

في يوم الأربعاء 4 أكتوبر 2003، وعند انتهاء التجمع الأسبوعي أمام محكمة وهران لأمهات المفقودين لولاية وهران،

عبرت نصيرة ديتور، الناطقة الرسمية باسم تحالف عائلات المفقودين على ظاهرة المفقودين و واقع الحياة اليومية للشعب الجزائري في قبضة السلطة التعسفية. بالاضطلاع بهذا العمل، وبصفة خاصة عملت مجموعته 282 بالتأسيس لحقوق الإنسان وإحترام حرية التعبير في المدارس الجهوية. وتحقيقا لهذه الغاية، اتجهت الناطقة الرسمية باسم التحالف و ليونيل روسليت، رئيس مجموعة 282 إلى ألف طالب من مدارس مختلفة لوصف الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التي تسببت في هذه أزمة حقوق الإنسان في البلد.

من بين العديد من المتدخلين، ميريال بواسون، عضوة في اللجنة التنفيذية لمنظمة العفو الدولية شددت على أهمية الوعي لدى الشباب الذي يعتبر مسألة استعراضية في مجمل أنشطة منظمة العفو الدولية.

من خلال الأنشطة الثقافية، انجذب سكان المنطقة إلى هذا النشاط المفتوح حول الجزائر المجهولة (الموسيقى، المسرح، الذوق).

لإغلاق أسبوع مونت دو ليون، تم عرض حفلة موسيقية وفيلم "رشيدة"، الذي يتناول فترة الصراع والأنشطة المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة ما بين 1996 و 2002 وتوابع ذلك بمناقشات أين تدخلت كل من ليز مارتيني منسقة برنامج منظمة العفو الدولية بالجزائر ودليلة مزيان، محامية سابقة بنقابة الجزائر العاصمة، صاحبة الجائزة الدولية لحقوق

قام شخصين بتياب مدينة حجز وبعنف واحدة منهن، ستي بوطيية، وقاموا بسحبها إلى غاية سيارتهما.

وموتزاة لذلك، قام أشخاص آخرين ومن غير المعروف ما إذا كانوا ينتمون إلى الجهات الرسمية، بإعتقال ستة آخرين من أمهات المفقودين من بينهن ماما مقلش و بختة يبلغان من العمر على التوالي 75 و 82 سنة. سبع نساء في المجموع أخذن إلى مركز الشرطة المقاطعة الثانية بوهران، حيث تم الاستماع إليهن وتم وضعهن في زنزانية.

مع مجيء محافظ الشرطة برفقة ضابطين، تم أفرج عنهن حاملين معهن إستدعاءات للحضور يوم 12 جويلية 2004 على التاسعة أمام المحافظة المركزية، في يوم الإستدعاء، حضرت الأمهات إلى مركز الشرطة المركزية فتم نقلهن إلى محكمة بن زرجب بوهران. طلب منهن المدعى العام وقف التجمع الأسبوعي، بضمان أنه ستم معالجة قضية المفقودين وسيجرى حلها. واستدعيت السبع نساء هاته إلى العودة بعد الظهر لسحب استدعاءات للمثول أمام القاضي في 4 أكتوبر 2003.

عشرون شكوى من طرف العائلات

انجذبا التحالف وعائلات المفقودين، بصورة متزايدة من قبل العائلات، قد دخلتا في علاقة مع أقارب المفقودين لمدينة القليعة. طلبت هذه الأخيرة مرافقة القانونية للتحقيق في ملفات الشكاوى

لعشرين شخصا من قرية عين الحجر أين تم اعتقال 82 شخصا في سنوات الـ90. في أصل هذه الاختفاءات، تمت الإشارة وبصراحة إلى حارس بلدي يدعى غرديس و الدركي زبير برفقة رجال الدرك. ومن المعروف أن هذين الرجلين قاموا بصورة دقيقة بزرع الرعب بين الناس.

حالة عبد القادر مزوار وقائع من مضايقة لعائلة المفقود

عبد القادر مزور، مولود في 6 مارس 1959، ميكانيكي أعزب الساكن بعين طاية بولاية بومرداس، اعتقل يوم 2 جويلية 2002 من طرف أربعة أشخاص مسلحين كانوا على متن سيارة من نوع رينو كليو زرقاء اللون. هذا الإعتقال وقع على الساعة 7 صباحا بوجود ابن شقيقه البالغ من العمر آنذاك 8 سنوات في المرأب أمام المنزل السكني للمفقود. وبناء على الصبي، فإن عبد القادر مزور تلقى ضربة بواسطة قضيب من الحديد قبل تكبيل أيديه وأخذه. و بالمناسبة، فإن مرتكبي الاختطاف أخذوا مختلف الوثائق والفواتير وآلة كتابة وختم الشركة وكذلك سيارة المفقود.

وبعد أسبوع، قام رجال من الدرك بحجز المعدات المهنية الموجودة في المرأب، وأغلقوا المحل ومنعوا دخول العائلة.

بعد بضعة أيام تقدم الأب إلى مركز الدرك بالهراوة، فأخبره أحد كبار الضباط بأن ابنه يشتبه بأنه قدم دعم لوجستيكي للجماعات المسلحة. في ذلك اليوم، كان قائد الفرقة يمتلك بطاقة هوية عبد

القادر مزوار ويقول أنه عثر عليها على بعد أمتار قليلة من مكان الاختطاف.

في 29 جويلية 2002 شخصين على متن رينو كليو، مسجلة بالجزائر العاصمة، سألوا عن الأب الشارع وأعلموه بأن ابنه على قيد الحياة و معتقل سرياً في تكنة للأمن العسكري من دون أن يحددا إذا كان بشاطوناف بوزريعة أو بجيدرة. أكدا هتذين الشخصين بأنه ليس من الضروري البحث عن هويته الحقيقية لأن عبد القادر مزوار هو "سجين" بهوية مزيفة.

في 6 جانفي 2003، تلقى الأب استدعاء بخط اليد بدون ختم رسمي طلب منه التقدم بنفسه أمام فرقة الدرك الوطني بالهراوة أين طلب منه ظابط أن يسترجع سيارة ابنه التي احتجزت من قبل والتي استعملها ضابط الدرك لمدة ستة أشهر. وبطبيعة الحال، رفض الأب إسترجاع السيارة.

في 9 جانفي 2003 ، هم رجال الدرك الوطني بالهراوة، الذين قاموا بزيارة بيت الأب وهددوه بإيداع السيارة في الحجز إذا لم يستردها. و أخيراً تم رفع السيارة من مقرات الدرك الوطني ووضعت في الحجز، في 16 فيفري 2003.

بعد نشر المقال في جريدة اليوم، والتي تتعلق بظروف الإختفاء، تم استدعاء والد الضحية إلى محكمه الروبية. فتم استجوابه هو و أحد الجيران، سليمان رشيد الذي كان على خلاف مع المفقود أمام الشهود. أين هدد سليمان رشيد المفقود بالقتل إذ لم يتنازل له عن محله التجاري.

حظرت خدمات مديرية الاستعلام والأمن (DRS) إلى منزل الأب وأخدوه إلى تكنة بن عكنون حيث تم استجوابه طيلة اليوم. وطلبوا منه العودة برفقه شهود. وهذا ما فعله في اليوم التالي حيث توجه إليهم برفقة سبعة أشخاص الذين حضروا النزاع بين سليمان رشيد وعبد القادر مزوار. قبل أسبوع من اختفائه، وكان الضحية قد أخبر أسرته أنه إذا حصل له أي سوء، رشيد سليمان هو المسؤول عما سيحدث له. (سليمان رشيد معروف لدى مراكز الشرطة. قبل عشرين عاماً، عندما قتل إينته التي يتراوح سنها بين 22 عاماً و دفنها في حديقة بيته.) بعد استنفاد جميع الطعون مع المؤسسات المختصة، لم يتلقى أحمد مزوار أي رد من طرف اللجنة الاستشارية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان والتي تشهد أن عبد القادر مزوار " قد اختفى في ظروف غير واضحة و الذي اختطف من قبل "مجهولين"...

جمع التبرعات

شنت جمعية أس أو أس المفقودين حملة لجمع التبرعات من الأغذية والملابس ولعب للأطفال إلى عائلات المفقودين وأطفالهم. وبهذه المناسبة كانت لأعضاء المكتب الفرصة للقاء رؤساء الكشافة الإسلامية الجزائرية، والرئيس نور الدين بن براهيم و كذلك محمد بوعلام وعبد الرحمن عرعار، ووسطائهم، وربط الصلة مع ممثلي اليونسكو.

حول ظاهرة الاختفاء القسري التي نوقشت في المقام الأول.

16 ديسمبر 2003

أستقبل محمد حيمر، صحفي يعمل مع هيئة الإذاعة البريطانية، في مقر أس أو أس مفقودين من أجل جمع المعلومات وأراء العائلات ووجهات نظرهم حول مشروع الحكومي لإنشاء ميكانيزم أد هوك.

27 ديسمبر 2003

بناء على مبادرة من الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، عقد مؤتمر في المقر الوطني للرابطة. شارك أعضاء من أس أو أس مفقودين منهم وفد من العائلات من غليزان وبحضور الحاج سماعين، رئيس للرابطة الجزائرية لحماية حقوق الإنسان لهذه الولاية.

31 ديسمبر 2003

في عشية رأس السنة الجديدة، نظمت العائلات تجمع عام أمام اللجنة الإستشارية الوطنية لحماية وترقية حقوق الإنسان. حوالي مائتي شخص شاركوا في هذا الحدث وأعطوا طابع رمزي في توطيد هذا التجمع الصامت و أضاءوا الشموع أمام مقر اللجنة الاستشارية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان.

كانت هذه الحملة ناجحة، أغذية وهبات أعطيت من قبل وسيط الكشافة الإسلامية. وكان الطلب أكثر أهمية بكثير من العرض، والجمعيات هي المسئولة فعلا لتجديد هذا النوع من العمليات لمساعدة عدد كبير من العائلات.

بإختصار

18 و 19 أكتوبر 2003

استجاب أعضاء أس أو أس مفقودين لدعوة من المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، وهي منظمة غير حكومية أخذت جانب من ورشات عمل حول موضوع: "فعالية حملات الدعوة، ورشة العمل الأولى حول سلسلة من الأنشطة لمنظمات المجتمع المدني تعمل في مجال الدعوة بشأن القضايا ذات الاهتمام الوطني.

10 ديسمبر 2003

دعا الأمين الأول لجهة القوى الاشتراكية، حسين آيت أحمد أعضاء أس أو أس مفقودين في المؤتمر التي إستضافت على يحيى عبد النور، رئيس للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان في المركز الدولي للصحافة في الجزائر العاصمة، الموضوع: "حقوق الإنسان: الأقوال والأفعال"

15 ديسمبر 2003

بمناسبة زيارة أوشي إيد، الوزير المنتدب لدى وزارة اتحادية التعاون الاقتصادي والتنمية، استدعى السفير الألماني وولف كيسشلات فاطيمة يوس، رئيسة أس أو أس مفقودين و نصيرة ديتور إلى لقاء غير رسمي تحدث من خلالها